

منتدى السياسات بخطوة عزقة

13
محلل

سبتمبر، 2020

مقدّمة

"ابدلوا الوقت لإيجاد الحل، وليس للحديث عن سبب تعذرها. تبدو الأمور غير ممكنة دائماً، إلى أن تُنجز"

- جيمي مكغولدريك، نائب منسق الأمم المتّحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والمنسق الإنساني

لطالما استُعرضت غزّة من الخارج، باعتبارها مجرد منطقة صراع ذات حاجات إنسانيّة، وليس باعتبارها بيتاً لـ 2 مليون إنسان، يستحقّون العيش الكريم والأمن وحقوق الإنسان والتطوّر المستدام. في أيلول الأخير، نظّمت جمعية " جيشاه - مسلك" منتدى السياسات الثاني بخصوص غزّة، واجتمع فيه 115 من أصحاب الشأن الإسرائيليين والفلسطينيين والدوليين، لنقاش الوضع في القطاع، وصياغة توصيات سياساتية للجهات المؤثّرة على حياة الفلسطينيين في غزّة. يُلخّص هذا التقرير التحليلات والاستنتاجات التي تم تداولها في المنتدى، بصدّد حلول طويلة الأمد للأزمات في غزّة، رغم الجمود السياسي الذي يميّز الأطراف، على أمل أن يستخدمها صنّاع السياسات.

عُقد المنتدى عبر الانترنت بسبب وباء الكورونا، وانقسم لجلستين يمكن مشاهدتهما [هنا](#). ناقشت الجلسة الأولى قطاع غزّة من منظور سياسي عام، على ضوء الضمّ الفعلي للضفة الغربية واحتمال الضم القانوني أيضاً، وكذلك على ضوء تطبيع العلاقات بين إسرائيل ودول الخليج. أما في الجلسة الثانية فمُقدّمت تحليلات لآثار عقود الإغلاق والصراع على اقتصاد القطاع والوضع الإنسانيّ فيه. تصاعد المس المتواصل بالسكّان إثر تقييدات الحركة التي راكمتها إسرائيل بحجّة الوباء، كما تقييدات الحركة الداخليّة التي فرضتها سلطات حماس لوقف تَقشّي الوباء في القطاع، وإثر وقف التنسيق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينيّة. ركّزت الجلسة على إيجاد التغييرات المطلوبة في السياسات وفي الساحة السياسيّة من أجل حماية حقوق الإنسان ورفاهية سكّان القطاع.

لتشجيع الحوار الصادق، وعدنا المشاركين في المنتدى بأن تظهر ملاحظاتهم في هذا التقرير دون أسمائهم، وقد عُدلت صياغة المقترحات في بعض الحالات للتوضيح. المقترحات الأساسيّة:

- **تطوير وزيادة الحركة، وتوسيع إمكانيّات الوصول من وإلى قطاع غزّة عبر إسرائيل ومصر.** أمر ضروريّ لتمكين النشاط الاقتصادي، مكافحة الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزّة ودعم المصالحة الفلسطينيّة.
- **دعم المصالحة الفلسطينيّة والانتخابات العاقبة.**
- **خلق أماكن عمل في القطاع الخاص والحفاظ على أماكن العمل في القطاع العام.** اعترافاً بأنّ هذه الرواتب حيويّة للنشاط الاقتصادي.
- **تمويل مشاريع طويلة الأمد لتطوير القطاع،** بدلاً من التركيز على سدّ الحاجات الإنسانيّة قصيرة الأمد فقط. المساعدات ضفّاد وليست دواءً.

عزل وضم: قطاع غزة في السياق الإقليمي

في الشهور السابقة، أعلنت حكومة نتنياهو عن نيّتها إعلان الضم الرسمي لأجزاء من الضفة الغربية، وهو ما أدى إلى قرار السلطة الفلسطينية وقف التنسيق الأمني المدني مع إسرائيل احتجاجًا. هزّ هذا التطور بعض الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي بعد ركود في سياساتها بشأن الصراع، وأدى للاعتراف بالفجوة بين أهداف هذه الجهات وأهداف إسرائيل. استثمر الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، كما الولايات المتحدة في السابق، جهدًا دبلوماسيًا وماليًا ضخمًا في دفع حل الدولتين، إلا أنّ حكومات إسرائيل المتعاقبة فرضت على الأرض وفائع آزمت الصراع، من ضمنها الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية. وصد المجتمع الدولي علاقاته بإسرائيل، واعترض أحيانًا على انتهاكات حقوق الإنسان، لكن ذلك لم يتعدّ مستوى التصريحات.

مع توقيع اتفاقية التطبيع بين الإمارات وإسرائيل في آب، غاب مقترح الضم الرسمي عن الطاولة خفيّةً. وعبر بعض المشاركين عن قلقهم من أن يتنقّس المجتمع الدولي الصعداء في هذا الوقت الذي قد يكون حرجًا. يُمكن للتطبيع أن يزيل العقبات من أمام سياسة إسرائيل اتجاه الفلسطينيين، وبمكّن إسرائيل من تعجيل عمليّة الضم الفعلي في الضفة وتشديد الاغلاق على غزة. التدخل الدولي – وليس مجرد التصريحات- ضروري من أجل تحميل إسرائيل المسؤولية اتجاه حقوق الفلسطينيين في كل المنطقة. ضمن ذلك، لا يزال الشرخ في القيادة الفلسطينية عميقًا، رغم مبادرات المصالحة التي ظهرت مؤخرًا. الانقسام الداخلي الفلسطيني يمس بخدمات السكّان ويمنع تطوير استراتيجية سياسية واضحة ومتماسكة. هذه توصيات الجلسة الأولى:

توصيات لحكومة إسرائيل

- رفع كافة التقييدات التي تفرضها إسرائيل (ومصر) على حركة الفلسطينيين. يمس تقييد الحركة بحياة 2 مليون إنسان، يخنق الاقتصاد الفلسطيني ويكرّس الانقسام بين فتح وحماس، وبذلك يمنع الحل السياسي للصراع.
- تمكين منظمات المجتمع المدني من التحرك بحريّة، وخاصةً بين الضفة وغزة، حتّى يتمكّنوا من لقاء الشركاء، الهيئات الحكومية والزلاء.
- تطوير حل للصراع، بدلًا من إدارته. يتعزز الوعي عالميًا حول ظروف الأبارتهايد التي تخلقها إسرائيل. على إسرائيل أن تختار بين ديمقراطية وبين سيطرة ديمغرافية كاملة.

توصيات للسلطة الفلسطينية (حماس، السلطة الفلسطينية)

- السعي للمصالحة والانتخابات العامة. الانتخابات هي الطريق المفضل لخلق قيادة تمثّل الشعب الفلسطيني وتتمتع بشريّة واسعة. هذا أمر ضروري لإيجاد حل عادل للصراع.
- علاج التحدهور الديمقراطي من خلال إحياء المؤسسات.
- امتناع السلطين الفلسطينيين عن قمع المعارضة، بما في ذلك باستخدام القوة.

توصيات للمجتمع الدولي

- **اتباع توجهه يتأسس على الحقوق، يمكن للاتحاد الأوروبي قيادته.** هناك توجه يعتبر خطاب الحقوق وانتهاكها تشتيئاً للانتباه عفا يحصل على الساحة السياسيّة، إلا أن الحقوق هي حجارة الأساس لحل مستديم للصراع.
 - **المطالبة بتحمل المسؤولية والرد بحسب الالتزامات النابعة من القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.** ضم الضقة الغربيّة فعلياً وفصلها عن قطاع غزة ينتهك القانون الدولي وحقوق الفلسطينيين بشكلٍ واسعٍ ومفج.
 - **عدم الوثوق بخطة ترامب "من السلام إلى الزدهار"،** والتي قد تُطرح مجدداً إثر "اتفاقيات إبراهيم". دون تدخّل أكثر فعالية من قبل الاتحاد الأوروبي وآخرين، يمكن لهذه الخطة أن تتحوّل إلى نقطة انطلاق للعودة إلى طاولة المفاوضات، بغض النظر إذا انتُخب ترامب أو لم يُنتخب.
 - **يجب ألا تُكافأ إسرائيل على "إنجاز" تطبيع العلاقات مع الإمارات والبحرين.** فتح العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إيجابي، إلا أنّ الدول الموقعة لم تكن في حالة حرب.
 - **عدم تعزيز العلاقات مع إسرائيل دون شروط.** في حالة الاتحاد الأوروبي، يجب اشتراط احياء برنامج "دول الجوار" أو تجديد اللقاءات الثابتة رفيعة المستوى مع إسرائيل ("لجنة التداعي") بتراجع إسرائيل عن جميع المنهجيات السلبية، ومن ضمنها انتهاكات حقوق الإنسان.
 - **تحديّ إسرائيل بما يتعلّق بالدوافع السياسيّة والاقتصادية من وراء تقييدات الحركة التي تفرضها، وطرح الأسئلة بشأن ادعاءاتها القطعيّة بشأن الأمن.** لا تساهم تقييدات الحركة المستمرّة في تعزيز الأمن؛ جهاز الأمن الإسرائيلي يعترف بذلك، خاصّةً بما يتعلّق بإغلاق غزة.
 - **إعادة النظر في سياسة الامتناع عن المحادثات مع حماس.** الامتناع من التواصل يثبت، بل ويعمّق، الفصل بين الضقة وغزة. تسرّع هذه السياسات سحق الديمقراطية في غزة والضقة، وتثقل على التقدّم نحو المصالحة والانتخابات العاقمة.
- قرار مقاطعة نتائج الانتخابات الفلسطينية التي أُجريت في 2006 كان خطأً استراتيجياً. على ضوء المحادثات بين فتح وحماس حول الانتخابات، على المجتمع الدولي أن يستعد لدعم هذه الانتخابات والاعتراف بنتائجها.

الإغلاق المضاعف: انقلاب الأزمة الاقتصادية والإنسانية في غزة

ذكر متحدثون كثر في المنتدى الضائقة الاجتماعية الاقتصادية في غزة والصعوبات الجديدة التي يواجهها السكان. ضربت سنوات الإغلاق البنى التحتية والخدمات الأساسية والاقتصاد، وأدت لأضرار تصاعدت أكثر فأكثر مع جولات القتال المتتالية والمتكررة، والتي أدت لمقتل وجرح الآلاف كما خلفت دمارًا هائلًا. وجد وباء الكورونا قطاع غزة بوضع هش للغاية.

ناقش المنتدى أثر المساعدات الدولية التي اعتُبرت سيئًا ذا حدّين. من جهة، تمنع المساعدات الدولية انهيارًا مطلقًا في القطاع، لكنها من جهة أخرى تخلق تعقيدًا وتؤدي إلى تخفيف الضغوطات السياسية لإنهاء الصراع. اليوم، تواجه المناطق الفلسطينية دعمًا اقتصاديًا دوليًا يتدنّى بشكل غير مسبوق، خاصةً إثر قرار الولايات المتحدة وقف التمويل على ضوء وباء الكورونا. تحتاج غزة حلاً مستدامًا، وليس مجرد توفر للسيولة النقدية.

حلل مشاركو المنتدى أيضًا معنى قرار السلطة الفلسطينية وقف التنسيق مع إسرائيل. رأى عدد من المتحدثين أن إسرائيل، كونها قوة محتلة، هي الجهة الأولى التي تتحمل المسؤولية على حياة الفلسطينيين الذين يعيشون في القطاع وقدرتهم على الحركة، وأن قرار السلطة الفلسطينية لا يمكنه أن يُستخدم كذريعة لتنصل إسرائيل من مسؤولياتها اتجاه الوضع المتدهور في القطاع. بدايةً أيلول، وصل الأطراف إلى اتفاق على منظومة بديلة مؤقتة، تمكّن حركة المرضى، بينما يُمنع آخرون من التنقل، بمن فيهم ذوي احتياجات إنسانية ملحة.

توصيات لحكومة إسرائيل

- توسيع معايير الخروج من القطاع إبان فترة الوباء وبعدها، حركة المرضى فقط غير كافية.
- زيادة جدية في عدد تصاريح العمل لأهالي غزة في إسرائيل. قبل الوباء، دخل من غزة آلاف السكان للعمل في إسرائيل، واستطاعوا أن يجدوا عملاً براتبٍ أعلى مما يُدفع في القطاع.
- رفع التقييدات على تسويق البضائع خارج القطاع وعلى ادخال المواد الخام التي تعرّفها إسرائيل "ثنائية الاستخدام". يجب السماح بتسويق البضائع التي تنتجها غزة في الضفة الغربية وإسرائيل كما تصديرها إلى خارج البلاد.
- وقف العقوبات الجماعية بحق أهالي القطاع. الإغلاق هو خطوة عقابية بشكلٍ عام، وعلاوةً عليها تصعد إسرائيل العقوبات الجماعية بمزيد من الخطوات، ردًا على أحداث ليس للسكان أي سيطرة عليها (مثل إطلاق القذائف). تنتهج إسرائيل خطوات مثل الإغلاق التام للمعابر أمام حركة الناس، منع ادخال البضائع ومن ضمنها المحروقات، وتقييدات اعتبارية على مجال الصيد. تمثل هذه الخطوات استخدام إسرائيل لتقييدات الحركة كوسيلة للضغط، دون أن تخدم بالضرورة حاجات أمنية شرعية.

توصيات للسلطات الفلسطينية ولجهات فلسطينية مختلفة

- **استئناف استلام أموال المقاصة التي تجمعها لها إسرائيل**، والتي ترفض السلطة استلامها ردًا على التهديد الإسرائيلي بالضم الرسمي. لدى السلطة طرق أكثر نجاعةً لمناهضة الضم. تشكّل أموال الضرائب نحو 65 بالمائة من مدخول السلطة، ومن دونها لا يمكن دفع الرواتب الكاملة لموظفي السلطة، بما في ذلك موظفي قطاع غزة. الرواتب التي تُدفع في القطاع العام، من قبل السلطة أو من قبل حماس، تحرّك الاقتصاد وتمكّن السكان من شراء الخدمات الحيويّة. رغم مساعدة الأموال القطريّة في سد بعض الفجوات، إلا أنّها تساهم في تأجيل الانهيار لا في منعه.
- **إيجاد طرق إبداعية لدعم القطاع الخاص، وخلق الفرص للشباب**. المجتمع الفلسطيني مؤلّف بغالبية من الشباب، إلا أن عوائق كثيرة تواجه سعيهم لتأسيس أنفسهم مهنيًا واقتصاديًا. عليهم إيجاد بيئة داعمة لأفكارهم وطموحاتهم، ويجدر البحث عن حلول لاحتياجاتهم الاجتماعيّة.

توصيات للمجتمع الدولي

- **التحوّل من المساعدات الدوائية قصيرة الأمد وإدارة الأزمات، نحو مبادرات تطوير مستدامة**، وذلك من أجل تمكين سكان غزة من العيش بكرامة، دون تعلّق بأي جهة خارجيّة.
- **تعزيز القطاع الخاص في غزة**. يرتبط الاقتصاد الفلسطيني بالقطاع العام. كُشفت نقطة الضعف هذه إثر الجمود الحاليّ في قضية أموال المقاصة. يجب العودة إلى التركّز بمبادرات القطاع الخاص، مثل منطقة صناعيّة كبيرة في شمال أو جنوب القطاع.
- **مواصلة الدعم المالي للأونروا**، من أجل تمكين الوكالة من توفير الخدمات للمجتمع على المدى القريب كما لمشاريع البنى التحتيّة طويلة الأمد مثل خطوط المياه، الصرف الصحي، وتطوير الطاقة الشمسيّة.
- **تطوير خطة احتياطيّة قصيرة الأمد لحالة انهيار تام للسلطة الفلسطينية**. ستضطر الأمم المتحدة، لجنة الدول المانحة أو أي هيئة أخرى، للتدخّل من أجل تمكين استمرار نشاط القطاع العام في غزة.
- **إعادة تقييم العلاقات الاقتصاديّة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية** بالأمد البعيد، كما تشكّلت في اتفاقية باريس، وذلك من أجل تمكين السلطة الفلسطينية من جمع الضرائب والجمارك بنفسها. وهو ما يتطلّب استعدادًا من الجانب الإسرائيلي.

قائمة المشاركين:

دبلوماسيون من الدول الآتية:

الولايات المتحدة
بلجيكا
المانيا

اليابان
المكسيك
إيرلندا
إنجلترا

سويسرا
الدنمارك
الاتحاد الأوروبي
هولندا

فنلندا
فرنسا
كندا
السويد

ممثلو المنظمات التالية:

ACRI
AECID
AHP Aid and Hope Program for Cancer Patient Care
AIDA
ALLMEP
Broederlijk Delen
Brookings
B'Tselem
Carnegie Endowment for International Peace
Carter Center
Catholic Relief Services
Center for Strategic and International Studies
Christian Aid
CIDSE
Columbia University
DROSOS FOUNDATION
Economic Cooperation Foundation
ECHO
The Elders
FMEP
Geo-Political Advisory Services
Geneva Initiative
Global Affairs Canada
Hebrew University
Human Rights Watch

J Street
J Link
Konrad Adenauer Stiftung Ramallah
MATTIN Group
Mitvim
New Israel Fund
Norwegian Refugee Council
Office of the Quartet
Other Voice
Palestine-Israel Journal
Pal-Think for Strategic Studies
PHRI
Portland Trust
Queen Mary University of London
Trocaire
University of Edinburgh
UNDP
UNOCHA
UNOPS (Access Unit)
UNRWA
UNSCO
Washington Institute
Washington Physicians for Social Responsibility
Yachad UK
Other Palestinian private sector and civil society actors

بموجب القانون، تذكر "جيشة-مسلك" باعتزاز أن هذا النشاط جاء نتيجة تعاون مع دول ومنظمات دولية تدعم نشاطنا لتعزيز حقوق الإنسان، ومعظم نشاطاتنا ممولة من "كيانات سياسية أجنبية".



شارع هر كيشيت 42, تل ابيب - يافا 6777008
T 03-6244120 | F 03-6244130
gisha.org | info@gisha.org